الفصل الثالث عشر: موضوعات مختارة

عناصر المحاضرة

- 1- السلع العامة
- 2- التأثيرات الخارجية
- 3- فقاعة الأسعار
- 4- تعظيم الربح وحماية البيئة
- 5- الفقد في الكفاءة ورفاهية المجتمع

السلع العامة

- **السلع العامة** هي تلك التي تستهلك جماعيا ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع دون مقابل، ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها، مثل الطرق العامة والإضاءة في الشوارع ومكونات البيئة، وخدمات الصحة الوقائية وخدمات الدفاع والأمن، والبث الإذاعي والبث التلفزيوني غير المشفر، على سبيل المثال لا الحصر .

- **مثال:** عندما تشتري سيارة أو ثوبا أو تستأجر غرفة في فندق فإن هذا الاستهلاك يوصف بأنه خاص، لأن هذه السلعة تلبي حاجة خاصة، ولكن عندما تريد أن تسافر فإنك تستخدم المطار، والمطار سلعة عامة يستخدمها كافة الناس والشيء نفسه ينطبق على الطرق والصحاري وكل مكونات البيئة فهي سلع عامة يستخدمها جميع أفراد المجتمع

السمات المشتركة للسلع العامة

١ - تُستهلَك جماعياً ، فهي سلع غير قابلة للتجزئة والاستهلاك في وحدات.

٢ - متى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع حيث يصعب استثناء أو استبعاد البعض من الانتفاع، وتوصف هذه السمة بعدم الاستثناء

٣ - عدم التنافسية في الاستهلاك، أي أن استهلاك الفرد من السلعة العامة لا ينقص من استهلاك الآخرين لها.فعندما تستخدم المطار لا يكون ذلك على حساب الآخرين

٤ - التكلفة الحدية لتوفير السلعة العامة لمستهلك إضافي مساوية للصفر.

ظاهرة المنتفع بالمجان

- سلوك المستفيد بالمجان هو عدم الرغبة في المساهمة في تكاليف المشروع التي تتعلق بالسلع العامة وانتظار الآخرين المتحمسين ليقوموا بتنفيذ المشروع وتحمل تكلفته، وبالتالي فيستفيدون هم من منافع مشروع السلعة العامة دون تحمل أي تكاليف

- **مثال:** في قرية ما ليس هناك طريق معبد، فيجتمع أهالي القرية لمناقشة مشروع تعبيد الطرق، فإن هناك أناس لديهم سلوك المنتفع بالمجان، فلا يشاركونهم في المشروع ولا التكاليف، بل يشاركونهم فقط في المنافع والإيرادا ت

فشل السوق في تقديم السلع العامة

- يحجم القطاع الخاص عن إنتاج وعرض السلع العامة كلية، أو يعرضها بكميات لا تحقق الكفاءة في استغلال الموارد، بسبب صعوبة أو عدم إمكانية الاستثناء. فالقطاع الخاص يبيع السلع الخاصة التي لا يحصل على منفعتها إلا المشتري، أما السلــع العامة، فمتى ما تم إنتاجها تصبح متاحة للجميع، فينتفع بها الجميع دون حاجة لشرائها، وبالتالي يعجز القطاع الخاص عن بيعها، لذا تتدخل الحكومة

- يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الأرباح ويتخصص في إنتاج السلع الخاصة للمشتري الذي يعطيه مقابل مالي، فلا يُعقل أن يُقدِم القطاع الخاص على تعبيد طريق بتكاليفه الخاصة ثم يجعل هذا الطريق للانتفاع العام من غير مقابل نقدي

مجانية السلع العامة

- تصنف جميع السلع حسب مستوى جماعية استهلاكها ومدى القدرة على الاستثناء، إلى سلع تستهلك فردياً ويمكن استثناء من لا يدفع سعرها كما في حالة السلع الخاصة تماماً، مثل السيارة والمنزل والثياب والكتاب والقلم، وسلع تستهلك جماعياً ولا يمكن استثناء أحد من استهلاكها كما في حالة السلع العامة تماماً مثل خدمات الأمن والدفاع، وكذلك الهواء النقي والبث الإذاعي والنظريات العلمية. كما أن هناك مجموعات من السلع التي تقع بين الخاصة تماماً والعامة تماما تبعاً لمدى قربها أو بعدها من معياري الجماعية في الاستهلاك وانعـدام القدرة على الاستثناء .

التأثيرات الخارجية

- يقصد بالتأثيرات الخارجية الحالات التي يكون فيها لنشاط الفرد أو المنشأة (أ) في الاستهلاك أو في الإنتاج تأثيراً إيجابياً أو سلبياً علي منفعة أو إنتاج الفرد أو المنشأة (ب)، دون أن يتمكن (أ) من تحصيل القيمة من (ب) في حالة التأثير الإيجابي، أو أن يتمكن (ب) من الحصول علي أي تعويض من (أ) في حالة التأثير السلبي أو الضار

- **مثال:** أحدهم يملك مزرعة فيها فواكه وأزهار، وآخر يملك منحل ،فصاحب النحل يعيش نحله على فواكه وأزهار صاحب المزرعة، فينتج العسل ويبيعه، فهل تحمّل صاحب النحل تكاليف؟هل طالبَ صاحب المزرعة تكاليف على مساهمة أملاكه في إنتاج العسل؟ لذا فإن التأثير الخارجي يمكن أن يكون سلبي أو إيجابي والتأثيرات الخارجية تكون بين طرفين، الأول يتمتع بمنافع والثاني يشارك بتكاليف، لكن الأول لا يقتسم المنافع مع الثاني، والثاني لا يُطالِب باقتسام المنافع مع الأول

و نتيجة لذلك

- يعجز السوق في جميع هذه الحالات عن إتمام هـذه المعاملات ويؤدي إلي نتائج غير مرضية وبعيدة عن الكفاءة في تخصيص الموارد. وينشأ فشل السوق في حالة التأثيرات الخارجية نتيجـة لأمرين:

١ - عدم وجود تعريف دقيق للحقـــوق
فصاحب المزرعة لا يملك الحق لمنع النحل عن الانتفاع من أزهار المزرعة، ولا يملك أن يطالبه بإيرادات من مصنعه حيث أنه شارك في التكاليف لأن النحل كان ينتفع من أزهار المزرعة

٢ - ارتفاع تكلفة التفـاوض بيـــن الطرفيــن
عندما يأتي صاحب المزرعة لمفاوضة صاحب المنحل فغنه يحتاج إلى محامي ووقت وجهد وتكاليف، لذا فإن الكل يترك الأمور تسير كما هي

أنواع التأثيرات الخارجية

١ - التأثير الخارجي الإيجابي في الإنتاج

- **عندما ينتفع النحل من أزهار المزرعة يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاج وجودة هذا النحل**

٢ - التأثير الخارجي السالب في الإنتاج

- **قيام النحل بإفساد بعض أزهار المزرعة أو نباتاتها**

٣ - التأثير الخارجي السالب في الاستهلاك

- **مثال: أبقار تنتفع من مزرعة ما، وهذه المزرعة فيها فضلات أو مخصبات للأرض، وبالتالي فإن الحشيش يكون ضارا وحليب هذه الأبقار سيكون ضارا أيضا**

٤ - التأثير الخارجي الإيجابي في الاستهلاك

- **إذا كانت المزرعة التي ينتفع منها الأبقار ذات حشيش ذو نوعية جيدة**

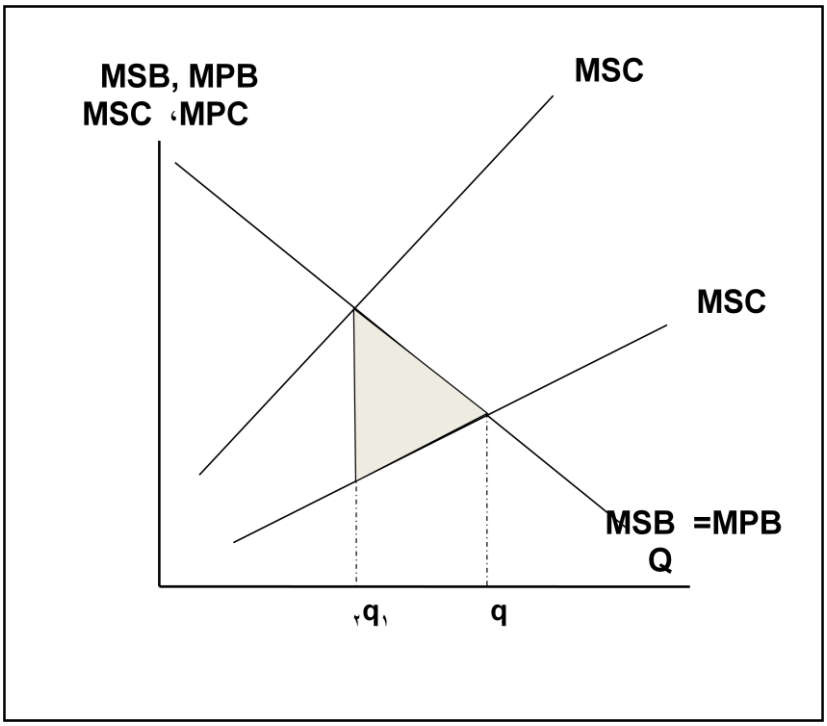

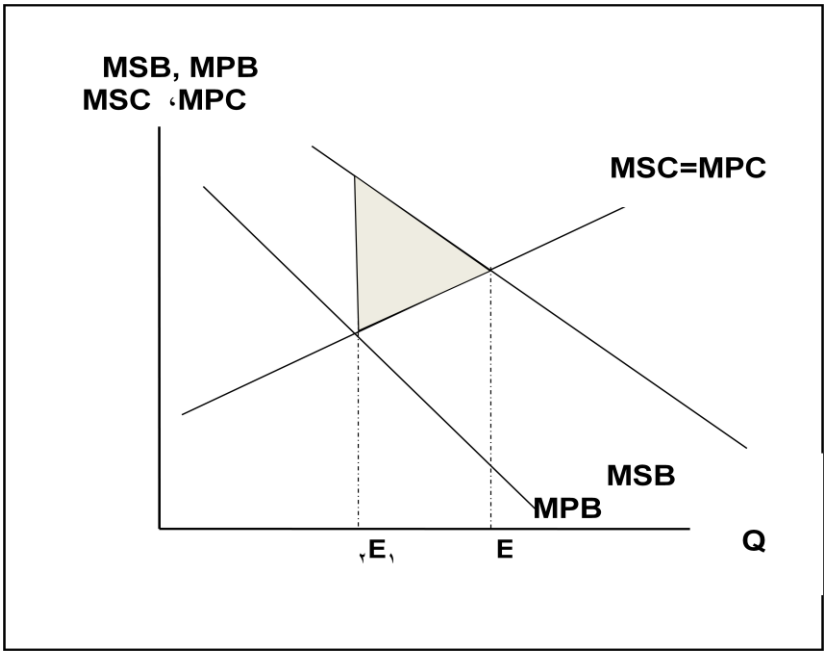

فقاعة الأسعار

- ظهر مصطلح الفقاعة في الثمانينات من القرن المنصرم إبان انهيار سوق الأوراق المالية بنيويورك في 1987. ويقصد بالفقاعة الارتفاع الشديد والسريع في الأسعار الذي ينتهي بانهيارها المفاجئ، لذا ظهرت مصطلحات بديلة كقصر الرمال وكرة الثلج والدمينو، لكنها لم تلقى الرواج الذي لقيه مصطلح الفقاعة

- ويهتم الاقتصاديون كثيراً بالتنبؤ بظاهرة الفقاعة لما يمكن أن يترتب عليها من آثار اقتصادية مدمرة، تتمثل غالباً في انهيارات في القطاع المصرفي و إفلاسات في قطاع الأعمال وحتى على مستوى الأفراد، وربما امتدت أصدائها لتشمل انهيار سعر صرف العملة الوطنية والكساد الاقتصادي، كما كان الحال في دول جنوب شرقي آسيا عام 1997

تعظيم الربح وحماية البيئة

- من المتفق عليه نظرياً أن المنافسة التامة تملي على المنتجين اختيار مستويات الإنتاج التي تحقق الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد ،وهناك شروط أربعة لا بد من توفرها كي تؤدي المنافسة التامة إلى هذه النتيجة ،وهي :

١ - ألا يكون للإنتاج تأثيرات خارجية أي، ألا يترتب على الإنتاج تكاليف أو منافع خارجية.

٢ - ألا يتم اتخاذ قرارات الإنتاج تحت ظروف عدم التيقن

٣ - ألا يكون للمنشأة خاصية التكاليف المتناقصة، أي ألا يتوفر لها أسباب الاحتكار الطبيعي،
الوضع الاحتكاري للمؤسسة يؤدي بها إلى الاستفادة من خاصية التكاليف المتناقصة، فكلما زاد الوضع الاحتكاري انخفضت التكاليف وزادت الأرباح لأن المؤسسة المحتكرة تحدد سعر السوق كما تريد

٤ - ألا تكون السلعة المنتجة من السلع العامة
لأن السلع العامة مرتبطة بالحكومة وهي المتخصصة بإنتاجها لأنها سلع لا تحقق الأرباح

- إن توفرت الشروط الأربعة الأولى، نجد أن للصناعة الملوثة للبيئة تكاليف خارجية متمثلة في الأخطار المباشرة وغير المباشرة للتلوث على صحة أفراد المجتمع. ويمكن نظرياً قياس هذه الأضرار بتكلفة علاج الحالات المرضية المترتبـــــة على التلوث، بالإضافة إلى تكاليف الفقد في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن التعطل عن العمل بسبب أمراض التلوث البيئي.

- عندما تنتج مؤسسة معينة منتج معين وتخرج من مصنعها غازات ضارة بالبيئة، هذه الغازات تجعل من عد المرضى يزيد، وكلما زاد عددهم زادت التكاليف الصحية على عاتق الحكومة، فتدفع الحكومة هذه التكاليف عن طريق فرض ضرائب أعلى على المؤسسات الملوثة للبيئة

الإنتاج الأمثل في صناعة ملوثة للبيئة

- يمكن الوصول إلى إنتاج أمثل في صناعة ملوثة من خلال الضرائب التي تُفرض على المؤسسات الملوثة للبيئة

الفقد في الكفاءة ورفاهية المجتمع

- لأنه سبب لزيادة المرضى والأراضي المتصحرة وزحف الاسمنت على الأراضي الزراعية وتلوث الأنهار، فتعمل الدولة على فرض الضريبة التصحيحية للوضع التلوثي

اقتصاديات الجريمة

- وجهة النظر الاقتصادية، تعتبر الجريمة من الأنشطة الهادفة إلى تحقيق الربح. وقد تعرفنا في الفصول السابقة على دالة الربح، الذي يقاس بالفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية.

- والإيراد هنا من وجهة نظر مرتكبي الجرائم هو ما يحققه ارتكاب الجريمة من عوائد للقائمين على تنفيذها. أما التكاليف فتشمل تكاليف تنفيذ الجريمة، من عناصر الإنتاج المختلفة، كعمل المحترفين، والأسلحة والأدوات والسيارات، والمواد، والتنظيم، كما تشمل التكاليف تكلفة العقوبات المتوقعة حال فشل التنفيذ والإدانة، سواء كانت العقوبات المتوقعة غرامة مالية أو سجن أو إعدام.

- من أمثلة الجرائم الاقتصادية:
(تهريب السلع – المتاجرة بالمخدرات – الاختلاس – الرشوة – تزوير العملات)

تـــــم بحمد الله وتوفيقه...

وللتذكير المذاكرة تكون من الكتاب والملخص للمراجعة فقط

تمنياتي لكم بالتوفيق ، أختكم : سيدة الأسئلة